دلالة الفعل على الزمن
دراسة نحوية تحليلية
من خلال ديوان النابغة الذبياني

وفاء عباس حسن حويت(*)

الملخص

تناول البحث ما يشيع في كتب النحو من أن الفعل ينقسم بحسب صيغته إلى ما يدل على الماضي، وما يدل على المستقبل، وما هو متردد بينهما. وقد ذهب بعض الأصوليين المتأخرين إلى أن الفعل لم يوضع للدلالة على زمن محدد، وإنما وضع ليدل على نسبة الحدث إلى فاعله، فأما قضية الزمن فيحسمها السياق والأدوات.

وقد يبدو من هذه الدراسة التحليلية لديوان النابغة الذبياني تردد صيغتي الماضي والمضارع بين الأزمنة الثلاثة، فصيغة الماضي قد تتعين للمضي، وقد تكون للمستقبل، وأنها قد وردت مستعملة في الحال. وكذلك صيغة المضارع قد يقترن بها من الأدوات ما ينحو بها نحو الماضي، وقد تتعين للحال، وأنها قد يراد بها المستقبل كثيرا.

وقد قدمت في بحثي شواهد على ذلك، وشواهد على أثر دخول الأدوات بعضها على بعض؛ مثل دخول الشرط على "لم"، ووقوع ما النافية في جواب الشرط، وأثر النفي فى "زال" وأخواتها. ويبقى بعد ذلك أن السياق حاسم في الدلالة على الزمن، وأن وضع الماضي موضع المضارع، والمضارع موضع الماضي قد يكون له ملحظ دلالي، وقد يكون وسيلة من وسائل التعبير للشاعر، حتى يقيم وزن شعره.

* أستاذ مساعد في كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز.

Verbal Indication of Tense:

A Transformational Grammatical Study of Ennabigha Alubyani's Poetny

Wafaa Abass Hassan

Abstract

According to grammar boobs ,verbs indicate either past, future or what is in – between. Some grammarians affirm that tense in indicated through context rother than through verbal forms. This paper examines the recurrence of past and present forms in the three tenses as applied in Ennabigha Azubyani's poetry.

تقديم:

دلالة الفعل على الزمن:

ذهب النحاة الأوائل إلى أن الفعل وضع ليدل على الحدث والزمان، وأن الزمان يختلف بحسب صيغته، لكن بعض متأخريهم مالوا إلى مذهب فريق من علماء الأصول، وهو أن الفعل – شأنه شأن الحرف – وضع ليدل على معنى في غيره، هذا المعنى هو نسبة الحدث إلى الفاعل، وأنه لا يدل على معنى في نفسه، بل يدل على حركة الفاعل أو المسمى[1]، والفعل عند هؤلاء الأصوليين لا يدل على زمن، بل مأخذ الزمان من السياق والأدوات التي تلي الفعل، وقد دعاهم إلى ذلك ما وجدوه من احتمال الصيغ الثلاث للفعل الدلالة على أزمنة مختلفة، فالماضي قد يكون دالا على الحال أو المستقبل، والمضارع قد يكون متعينا للماضي أو الحال، والأمر قد يقترن بما يدل على الحال. ومن هنا قالوا: "إن الفعل وضع ليدل على نسبة الحدث إلى الفاعل".

وقد وجدت الرضي يميل إلى هذه الوظيفة، وهي أن الفعل وضع ليدل على نسبة حدثه إلى مرفوعه؛ يقول بعد أن قدم دلائل على ما ارتضاه: "فثبت بهذا التطويل أن وضع الفعل على أن يكون مصدره مسندا إلى شيء مذكور بعده لفظا"[2]. لكن الذي ميز الرضي وغيره من محققي النحاة أنهم لم يسلموا للأصوليين بما رأوه من عدم دلالة الفعل على الزمن، بل قالوا أيضا: إنه يدل على الحدث، والزمان، ونسبة الحدث إلى مرفوعه، وأن للسياق والأدوات أثرا في تحول دلالة صيغة الفعل على الزمن.

وأتناول في بحثي هذا صيغ الفعل، مبينة أثر الأدوات اللاحقة كلها في تعيين زمنه، وذلك من خلال ديوان النابغة الذبياني، بادئة بصيغة الماضي ثم المضارع، والأمر.

أولا– صيغة الماضي والزمن:

أ– تعينه للمضي:

الفعل الماضي هو "ما دل على زمان قبل زمانك"[3]. وقد ميز النحاة الأفعال من ماض ومضارع وأمر بما اختص كل واحد منها، وقد يُخرج السياق وبعض الأدوات الفعل عن الزمن الموضوع له، على أنه قد يصحبه من الأدوات ما يعينه للزمن الموضوع له.

1- بعد لما الحينية:

لا نجد أداة مختصة بالفعل الماضي إلا "لما" الحينية وما المصدرية الظرفية – وسيأتي الحديث عنها – أما "لما" الحينية، فلا يقع بعدها إلا الفعل الماضي شرطا وجوابا[4]، وذهب ابن عصفور إلى أن جواب "لما" يكون مضارعا، مستشهدا بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾[5]، ردوا عليه ما ذهب إليه، بأن المضارع مؤول بالماضي، وبغير ذلك من التأويلات. وكذلك وقع شرط "لما" وجوابها ماضيين في ديوان النابغة؛ ومما قال (ص63) :

فلمّا توقى العقلَ إلاّ أقلّهُ وجارَتْ به نفسٌ عن الحقّ جائرَهْ
تذكّر أنّى يجعلُ اللهُ جُنّة فيُصبحَ ذا مال ويقتُلَ واترَهْ

وهكذا في غير موضع.

2- بعد لو:

لو تقابل "لمّا" الحينية، فهى حرف وجود لوجود، و"لو" حرف امتناع لامتناع، فهما للشرط في الماضي، لكنْ "لو" أكثر تصرُّفا من "لمّا"، فأكثرُ استعمالها أنْ تكون للماضي، وقد تكون للشرط في المستقبل. ولم ترد في ديوان النابغة إلا للشرط في الماضي نحو قوله (ص62) :

فلو شهدَتْ سهْمٌ وأبناءُ مالك فتُعذِرَني من مُرّة المتناصِرَهْ
لجاءوا بجَمْع، لم يرَ النّاسُ مثلَه تضاءلُ منه بالعَشيّ قصائرَهْ

وكقوله (ص90) :

فما كانَ بينَ الخير لوجاء سالما أبو حُجُر إلا ليال قلائِلُ

وقد حذف الجواب لتقدّم ما يدلّ عليه، وكذلك قوله (ص96) :

ولو كفّي اليمينُ بغثّكَ خَوْنا لأفرَدْتُ اليمينَ منَ الشّمال

والنحاة يقدّرون الشرط مقدرا مفسرًا بما بعده.

ولم نجد في ديوان النابغة " لو " مستعملة شرطا في المستقبل كما في قول أبي صَخْر الهذلي:

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبسبُ
لظلّ صدى صوتي وإن كنت رمّة لصوت صدى ليلى يهشّ ويطربُ

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبسبُ
لظلّ صدى صوتي وإن كنت رمّة لصوت صدى ليلى يهشّ ويطربُ

فالشرط بعد "لو" فعل مضارع، ويأبى السياق أنْ يؤوّل بالماضي، كما لم نجد في الديوان الماضي بعدها مرادا به المستقبل، كما في بيت توبة:

ولو أنّ ليلى الأخيلية سلّمت عليّ ودوني جندلٌ وصفائحُ
لسلّمتُ تسليم البشاشة أو زقَا إليها صدى من جانب القبْر صائحُ[6]

لكنني وجدت " لو" داخلة على الفعل المضارع في بيت واحد مراداً به الماضي هو قوله (ص41) :

بتكلُّم، لو تستطيعُ كلامه لدنَتْ له أروى الهضابِ الصُخّدِ

وله موضعه عند الحديث عن صيغة المضارع والزمن.

3- بعد إذ:

"إذ" اسم للزمان الماضي، قد تقع مفعولا به، وقد تكون ظرفا، وجمهور النحاة على أنّه لا يليها إلا الزمن الماضي، فإنْ وليها مضارع فهو مؤوّل بالماضي[7].

ومن ورود الماضي بعدها قول النابغة[8] (ص225 – 226) :

طلعوا عليك براية معروفة يوم الأنيّس إذ لُقيت لئيما
قوم تدارك بالعقيرة ركضُهم أولادَ زَرْدَةَ إذ تُركت ذميما

وقوله (ص113) :

فنِمْتُ الليلَ إذ أوقعْتُ فيكم قبائلَ عامر وبني تَميم

فأمّا المضارع فوقع بعد "إذ" في بيت واحد، يدرس عند الحديث عن صيغة المضارع والزمن.

4- ما النافية:

تتعيّن صيغة الماضي بعد ما النافية للزمن الماضي، وقد ذكر الزمخشري أنّها تكون حينئذ لنفي الماضي القريب من الحال. يقول: "فما لنفي الحال في قولك: ما يفعل، وما زيدٌ منطلق، أو منطلقا، على اللغتين، ولنفي الماضي المقرّب من الحال في قولك: ما فعل"[9]. وقد ذهب الدكتور فاضل السامرائي[10] إلى أنّها تكون للاستقبال في جواب الشرط، وأقرب ما استشهد به قوله تعالى: ﴿ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك﴾ [11].

والذي يبدو أنّ الدلالة على الاستقبال إنّما ترجع إلى أداة الشرط، ولو أنّ جواب الشرط كان ماضيا مثبتا لكان مستقبلا، ومثل "ما" في النفي مثل "لم" في نحو قوله تعالى: ﴿فإنْ لم تفعلوا ولنْ تفعلوا﴾ [12]، فقد تمحّضت لمعنى النفي، ولا يقال إنّها تنفي المستقبل... ومن أمثلة الماضي بعد "ما" قول النابغة (ص112) :

فهمَّ الطالبون ليُدْرِكُوه وما رامُوا بذلك من مَرام

وقوله[13]: (ص255)

لعمرُك ماخَشيتُ على يَزيد من الفَخْر المُضلل ما أتاني
فقبّلكَ ما شُتِمْتُ وقاذعُوني فما نَزُرَ الكلامُ وما شَجاني

وواضح من هذه النماذج أنّ الماضي بعد "ما" زمنه قريب من زمن الحال.

5- قد:

ذكر ابن هشام أنّ من معاني "قد" أنّها تفيد تقريب الماضي من الحال؛ "تقول: قام زيد، فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإنْ قلت: قد قام، اختصّ بالقريب"[14]، ثم يقول: إنّ هناك أحكاما انبنت على هذا المعنى، ذكر منها: "وجوب دخولها عند البصريين، إلا الأخفش على الماضي الواقع حالا". ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا﴾[15].

وقد بيّن الرضي أنّها تفيد إلى التقريب معنى التحقيق والتوقع، يقول: "هذا الحرف [يعني "قد"] إذا دخل على الماضي أو المضارع فلا بُدّ فيه من معنى التحقيق، ثم إنّه ينضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي: التقريب من الحال مع التوقع؛ كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: قد ركب...؛ أي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه"[16].

وقد وردت "قد" في ديوان النابغة مع الماضي الواقع حالا كثيرا في معنى التقريب، ومنه قوله (ص33) :

كأنّ رحلي وقد زال النّهارُ بنا يومَ الجليل على مُستأنس وحِدِ

وقوله (ص88) :

أسائلُ عن سُعدى وقد مرّ بعدَنا على عَرَصات الدّار سبعٌ كواملُ

وقوله كذلك (ص103) :

من قول حِرْميّة قالت وقد ظَعَنوا: هل في مُخِفّيكُمُ من يشتري أدَمَا

فالنابغة يشبّه رحله في الوقت الذي قرب فيه الزوال – بثور يُمْعِنُ في الفرار، وكذلك السؤال في البيت الثاني كان عقب مرور، وقول الحرمية كان بُعَيد ظعنهم.

ويمكن القول: إنّ "قد" في الديوان لا تخرج عن هذه المعاني الثلاثة. والذي يعنينا منها تقريب الماضي من زمن الحال، وأنّ "قد" في تقريب زمن الماضي من الحال، مثل "ما" النافية في تقريب زمن الماضي.

ب- تعيّن صيغة الماضي للمستقبل:

تناول البلاغيون قضيّة التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي، وعللوا ذلك بأنّ فيه تنبيها على تحقق الوقوع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ونُفِخَ في الصور فصَعِقَ مَنْ في السّموات﴾[17]، وقوله: ﴿ونادى أصحابُ النار﴾[18]، ويقولون: إنه جعل المتوقع الذي لا بدّ من وقوعه بمنزلة الواقع.

أمّا النحاة فيتحدّثون عن أثر الأدوات في تحويل دلالة صيغة الماضي من المضي إلى الاستقبال، ومنها: أدوات الشرط؛ نحو:

1- " إنْ " وما يتضمّن معناها، نحو قول النابغة (ص38) :

لا مَرحبا بغَد ولا أهلا به إنْ كان تفريقُ الأحبّة في غَدِ

وقوله (ص78) :

فإنّك كالليل الذي هو مُدركي وإنْ خلتْ أنّ المنتأى عنك واسعُ

ومثله مع حذف الفعل (ص107) :

حَدِبَتْ عليّ بُطونُ ضِنّة كلّها إنْ ظالما فيهم وإنْ مظلُوما

أي: إنْ كان ظالما وإنْ كان مظلوما.

ومما ضُمّنَ معنى إنْ "مَنْ"، يقول النابغة (ص35) :

فمَنْ أطاعَك فانفَعْهُ بطاعته كما أطاعَك وادلُلْهُ على الرّشَدِ
ومَنْ عصاك فعاقبْهُ مُعاقبة تَنهَى الظلومَ وَلا تقعُدْ على ضَمَدِ

2- بعد "لا" في الدعاء؛ نحو قولهم: "لا فضّ الله فاك"، وقول عبيد الله بن قيس الرقيّات:

لا باركَ اللهُ في الغَوانِي هل يُصْبِحْنَ إلا لهُنَّ مُطّلَبُ

يقول ابن هشام: "لأنّ المراد الدعاء، فالفعل مستقبل في المعنى"[19]. قال ذلك وهو يتحدّث عن عدم وجوب تكرار لا.

ومثل ذلك من أبيات النابغة (ص36) :

ما قلتُ من سَيّئ مما أتيتَ به إذا فلا رفعتْ سوطي إليّ يَدي

وقوله (ص90) :

ولا زالَ ريحانٌ ومسكٌ وعنبرٌ على مُنتَهاهُ ديمَةٌ ثم هاطِلُ

فهو يدعو في بيته الأوّل على نفسه بأنْ تُشلّ يده، وأمّا بيته الثاني فهو يدعو فيه لقبر النعمان بأنْ يسقي الغيثُ منتهاه – أي قبره – مصحوبا بالريحان والمسك والعنبر.

أما "لا" الدعائية مع المضارع فهي جازمة[20]، وقد وردت في الديوان، وسأتناول ذلك.

3– بعد ما المصدرية الظرفية:

قال الرضي: إنّ الماضي ينقلب إلى الاستقبال بدخول ما النائبة عن الظرف المضاف؛ نحو: ما ذرّ شارق، و(مادامت السمواتُ)، وعلل ذلك بأنّها متضمّنة معنى إنْ [21]؛ أي: إنْ دامت السمواتُ. كما ذكر أنّه قد يبقى معها على المضي كقوله تعالى: ﴿وكنتَ عليهم شهيدا ما دمْتَ فيهم﴾[22]. وواضح أنّ بقاء الفعل على المضي راجع إلى "كان" في الآية.

وقد وردت ما المصدرية الظرفية في بيت النابغة: (ص83)

تخِفُّ الأرضُ إنْ تفقدك يوما وتبقى مابقيْت بها ثقيلا

والفعل بعدها قد انصرف إلى الاستقبال، فالمعنى: وتبقى إنْ بقيت بها ثقيلا، وشاهد الاستقبال صحة وقوع إنْ موقعها، والتصريح بإنْ في الشطر الأول.

ج– تعيُّن صيغة الماضي للحال:

رأينا صيغة الماضي متعيّنة للزمن الماضي، وأنّها بقرينة السياق، وبعض الأدوات قد تنصرف للدلالة على الزمن المستقبل، وقد بقي الاحتمال الثالث، وهو أنْ تدلّ على الحال، وهذه قضية لا نجد في تراكيب النابغة ما يدلّ عليها، ولكننا نستطرد في الحديث عنها.

ذكر الرضي أنّ المضارع قد يتمحّض للدلالة على الحال مع بعض الأدوات والظروف، وذكر منها "الآن" و"آنفا"، وما كان في معناهما[23]، وكان قد ذكر من قبل أنّ الحال عند النحاة غير "الآن" المختلف في كونه زمانا، وأنّ المراد به عندهم ما على جنبتي الآن من الزمان مع الآن[24]، وأنّ المتكلم إذا قال: فلانٌ يصلي الآن،

فقد تعيّن المضارع للدلالة على الحالية، وهو وقت الحديث وما اكتنفه من الزمن قبله وبعده.

وقد وردت الآن مع الفعل الماضي في القرآن الكريم في غير موضع، على حين لم ترد مع المضارع إلا في آية واحدة؛ مثالها مع الماضي: ﴿الآنَ جِئْتَ بالحَقِّ﴾[25]، ﴿قال إنّي تُبْت الآن﴾[26]، أما آية المضارع فهي قوله تعالى: ﴿فمن يستمع الآن يجد له شهابا رصدا﴾[27]. نقول: إذا كانت الآن تخلص المضارع للحالية، فكذلك هي مع الماضي تجعله دالا على الزمن الحاليّ، مثلما صنعت مع صيغة المضارع. وقد وردت كذلك مع فعل الأمر الذي هو مطلق الدلالة على المستقبل في قوله تعالى: ﴿فالآن باشروهن﴾[28]، وللأصوليين في دلالة الأمر كلام جيّد؛ هو أنّه مطلق الدلالة، فلا يدلّ على فوْر ولا تراخ، بدليل تقييده في هذه الآية.

ثانيا- صيغة المضارع والزمن:

كما وقع الخلاف في دلالة الفعل على الزمن، وقع خلاف بين النحاة حول زمن صيغة المضارع، فذهب فريق إلى أنّ المضارع حقيقة في الحال والاستقبال، وذهب آخرون إلى أنّه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال، وحجتهم أنّ الحال لا يعدو أنْ يكون فصلا بين زمانين، وهناك فريق ثالث ذهب إلى عكس ما ذهب إليه الفريق الأول، وهو أنّ المضارع حقيقة في الحال مجاز في المستقبل، وإلى ذلك ذهب الرضي محتجّا بأنّه إذا خلا الفعل من القرائن حمل على الحال، وهذا هو الفيصل بين الحقيقة والمجاز[29].

وإذا كنا قد وجدنا صيغة الماضي تتردّد في الاستعمال بين أحوال الزمن الثلاثة، فكذلك شأن صيغة المضارع، فنراها في بعض الاستعمالات متعيّنة للحالية، وفي أخرى متعيّنة للمستقبل، وثالثة تدلّ على الزمن الماضي.

وتتميّز صيغة المضارع بأنّها أكثر من صيغة الماضي من حيث ما يصحبها من الأدوات، فإذا كان الماضي قد اختصّ بأداتين؛ هما: "لمّا" و"ما" المصدرية الظرفية، فإنّ المضارع مختصّ بأدوات كثيرة تنحو به نحو المستقبل، ونحو الحال، ونحو الماضي. ثم إنه يشارك الماضي في أدوات كثيرة. ولهذا يمكن القول: إنّ صيغة المضارع أكثر تصرّفا في الكلام من صيغة الماضي.

أولا- تعيّن صيغة المضارع للمضيّ:

1- بعد "لم" و"لمّا" الجازمة:

وتعدّ "لم" أكثر الأدوات اقترانا بالمضارع في ديوان النابغة، مصحوبة باستفهام يفيد التقرير ومجرّدة منه، مثالها بعد الاستفهام التقريري، قوله (ص19) :

ألم تر أنّ الله أعطاك سورة ترى كلّ ملك دونها يتذبذبُ

وقوله (ص58) :

ألم ترَ خير الناس أصبح نعشُهُ على فتية قد جاوز الحيَّ سائرَا

وبدون استفهام كما في قوله (ص119) :

فألفيتُ الأمانة لم تخُنْها كذلك كان نوح لا يخُونُ

وقد تكون مصحوبة بأداة شرط مثل "إنْ" كما في قوله (ص41) :

لرنا لبهجَتِها وحُسن حديثها ولخاله رَشَدا وإنْ لم يرْشُدِ

ومع "لو"، كما في قوله (ص122) :

وكت أمينهُ لو لم تخُنْهُ ولكن لا أمَانة لليمَان

واقتران "لم" بأداة الشرط مما يميّزها من "لمّا" الجازمة، فهي لا تصحب أداة شرط، وإنما تميّزت "لم" بهذا دون "لمّا" قرينتها؛ لأنّ "لم" تصلح أنْ تقع في صدر جملة الجواب ولا تقع "لمّا" في هذا الموقع.

ونقف عند "لم" إذا اقترنت بـــ"إنْ" الشرطية، كما في البيت:

لرنا لبهجتها وحسن حديثها ولخاله رشدا وإنْ لم يرشد

لنتساءل: هل يبقى المضارع معها على مُضيّه أو أنّ "إنْ" الشرطية أعادته إلى الدلالة على الزمان المستقبل؟

الأغلب أنّ المضارع المنفي بـــ"لم" الواقع في إطار "إنْ" الشرطية أنْ يكون للمستقبل، لكن إنْ كان الشرط مصحوبا بـــ"اللام" الموطئة للقسم فإنّه يتعيّن للمستقبل كما في قوله تعالى: ﴿لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرضٌ والمُرجِفُون في المدينة لنُغرِيَنّك بهم﴾[30]، فمن البيّن أنّ منفي "لم" مطلوب في المستقبل، وعلى هذا لا تنقل "لم" الفعل إلى الزمن الماضي.

كما يتعيّن المضارع للزمن الماضي، وتصبح "إنْ" الشرطية مثل "لو"؛ نحو قوله تعالى: ﴿فإنْ لم تكونُوا دخلتم بهنّ فلا جُناحَ عليكم﴾[31]. وقد أفدتُ هذا من كلام للرضي[32]. ولا أرى داعيا للتأويل. ومن هنا يمكن أنْ يكون قول النابغة:

ولخاله رشدَا وإنْ لم يرْشدِ

من هذا القبيل، ولو وضعنا "لو" مكان "إنْ" فقلنا: "ولو لم يرشد" لاستقام الكلام.

هذا عن "لم"، أمّا "لمّا" الجازمة فقد وردت في ثلاث أبيات من الديوان؛ هي قوله (ص70) :

فإنْ يكن قد قضى من خلّه وطرا فإنّني منك لمّا أقض أوطاري

وقوله (ص38) :

أفِدَ التّرحّل غيرَ أنّ ركابنا لمّا تَزُلْ برحالِنا وكأنْ قدِ

وقوله (ص76) :

على حينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصّبا وقلتُ ألمّا أصْحُ والشّيبُ وازعُ

وقد نبّه النحاة على الفروق الاستعمالية بين "لم" و"لمّا"، وذكَروا أنّ "لمّا" لا تقترن بأداة شرط، ونضيف هنا أنّ مَنْفِيَّها مستمر النفي إلى الحال، وأنّه قريب من الحال، وأنّه متوقع ثبوته في المستقبل. فالجملة مع "لما" جملة جامعة للمعاني، ففيها نفي قريب من زمن الحال، وفيها توقع لثبوت مصحوبها في المستقبل.

2- بعد "لو" و"إذ" و"ربما":

يقول الرضي: "وينصرف أيضا [يعني المضارع] إلى المضي بلوغالبا وإذ وربما، فإنّهما موضوعان للماضي"[33].

ولم ترد "ربما" في ديوان النابغة، ووقعت "إذ" مع المضارع في بيتين، و"لو" في بيت واحد، أمّا بيتا "إذ" فهما قوله (ص18) :

وما بحصنْ نُعاسٌ إذ تؤرّقهُ أصواتُ حَيّ على الأمرار محرُوب

أراد: إذ أرّقته.

وقوله (ص34) :

شكّ الفَريصة بالمِدْرى فأنفذها طعنَ المُبَيطِر إذ يشفي من العَضَدِ

أراد كذلك: إذ شَفَى.

وأمّا بيت لو فقوله: (ص41)

بتكلّم لو تستطيعُ سَماعَهُ لدنَتْ له أروَى الهضابِ الصّخّدِ

أراد: لو استطاعت.

وقد وجدنا الرضي يقول: إنّ الغالب في المضارع بعدها أنْ يكون للماضي، وهو كذلك في هذا البيت، وسياق الأبيات قبلها يؤكد مضي زمن المضارع؛ فقبله:

لو انّها عَرضَتْ لأشْمَطَ راهِب عَبَدَ الالهَ صرورة مُتَعَبّدِ

لرنا لرؤيتها وحُسن حديثها ولخاله رشدا وإنْ لم يرشدِ

وجاء بعدها البيت الشاهد:

بتكلّم لو تستطيع كلامه

ثانيا- تعيّن صيغة المضارع للحال:

ذكر الرضي جملة من الظروف وأدوات النفي التى تعيّن صيغة المضارع للحال، أمّا الظروف فقال: "الآن" و"آنفا" وما في معناهما من الظروف الدّالة على الحال. ولم يقع لنا شيء من ذلك في الديوان.

وأمّا النوافي فهي:

1- ليس، قال سيبويه: "وليس نفي"[34]، ولم يتجاوز حديثه عنها ذلك.

وفهم من كلامه أنّها لمطلق النفي، وأنها تنفي الماضي؛ نحو: ليس خلق الله مثله، والمستقبل كما في قوله تعالى: ﴿ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ [35]. على أنّ الجمهور قالوا: إنّها لنفي الحال. أمّا الأندلسي[36] فقد نفى التناقض بين القولين بأنّ خبر ليس إنْ لم يقيّد بزمان فيحمل على الحال، وإنْ قيّد بزمان فهو على ما قُيّدَ به[37]. وقد استحسن الرضي مقالته، وهذا ما قاله ابن هشام في المغني: "ليس كلمة دالة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة، نحو: ليس خلق الله مثله"، وقول الأعشى:

له نافلاتٌ ما يُغبُّ نوالها ... وليس عطاء اليوم مانعه غدا

ومن شواهد ليس مع المضارع عند النابغة قوله (ص105):

يهدي كتائبَ خُضرا ليس يَعصِمها ... إلا ابْتِدارٌ إلى موت بإلجامِ

وقوله(ص123) :

قوافيّ كالسِّلامِ إذا استَمَرَّتْ ... فليس يَرُدّ مذهَبَها التّظَنّي

والمضارع بعد ليس في هذين البيتين متعيّن للحال، فلا توجد قرينة صارفة عن هذا الزمن.

2- ما النافية، قال سيبويه: "وأمّا (ما) فهي نفي لقوله: هو يفعل، إذا كان في حال فعل"[38]. وجعلها بمنزلة ليس. وقال الرضي: إنّها كليس في كونها عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد على ما قيّدت به[39].

ومن أمثلتها في ديوان النابغة (ص16) :

مَحلتُهمُ ذات الإله ودينُهُم ... قويمٌ فما يرْجُون غيرَ العَواقِبِ

وقوله (ص112) :

وما تنفكّ مَحْلولا عُراها على مُتَّاذِر الأكْلاءِ طامِ

وواضح أنّها في البيتين لنفي الحال.

ثالثاً: تعيّن المضارع للمستقبل:

إذا انتقلنا إلى المضارع الذي يتعيّن للمستقبل، فسوف نجد مجال الحديث واسعا؛ فالأدوات التي تخصص المضارع للمستقبل كثيرة؛ مثل السين وسوف، ولام التعليل، ولام الأمر، ولا الناهية والدعائية، ونواصب المضارع، وأدوات الشرط الجازمة. ولم نجد ما يقابل هذا في الماضي إلا "لمَّا" التي تدلّ على وجود شيء لوجود غيره. ويقول الرضي: "ويتخلصُ [يعني المضارع] للاستقبال بظرف مستقبل؛ نحو: أضربُ غدا ونحوه، وبإسناده إلى متوقع، كتقوم القيامة، وباقتضائه طلب الفعل، وذلك في الأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي، والإشفاق؛ لأنّ طلب الحاصل محال، وبكونه وعدا، كقولك واعدا: أكرمك وأحسن إليك، وبنوني التأكيد، ولام القسم؛ إذ الثلاثة توكيد، وهو إنّما يليق بما لم يحصل؛ نحو: والله لأضربُ، على ضعف، ولأضربنّ". ويقول كذلك: وينصرف إلى الاستقبال بكل ناصب أو جازم..."[40][41].

ويضيف البلاغيون إلى ذلك الاستفهام بـــ"هل"، وهو داخل تحت قول الرضي: "وباقتضائه طلب الفعل". ففي الإيضاح: "و(هل) تخصص المضارع بالاستقبال"[42]، ولذلك منع البلاغيون أنْ يقال: "هل تضرب زيدا وهو أخوك؟"؛ وذلك لأنّ الضرب واقع في الحال، كما يفهم من تقييده بالأخوّة؛ لأنّها حالية لا مستقبلة.

والأمثلة والشواهد على ذلك في ديوان النابغة كثيرة، وإنّ من تمام البحث أنْ نعرض لبعضها.

فمن أمثلة التوكيد بالنون قوله (ص108) :

ألمْ أقسِمْ عليك لتُخْبرَنّي أمَحْمُولٌ على النّعش الهُمامُ

ومن الظواهر عند النابغة اقتران هذا التوكيد بالنهي؛ كقوله (ص19) :

فلا تَتْرُكنّي بالوعيد كأنّني إلى النّاسِ مَطليّ به القارُ أجْرَبُ

وقوله(ص67):

لا أعرفنّك عارضا لرماحِنا في جُفّ تَغلِب واردِيَ الأمرار

وغير ذلك كثير.

ومن أمثلة أدوات الشرط التي للمستقبل:

- "إنْ"، في قوله (ص20):

فإنْ يكُ عامِرٌ قد قالَ جهلا فإنّ مَظِنّة الجَهْلِ الشّبابُ

- "مَنْ"، في قوله (ص21) :

مَنْ يطلبِ الدّهرُ تُدرِكْهُ مخالبُهُ والدّهرُ بالوتر ناج غيرُ مطلوبِ

- "متى"، في قوله (ص39) :

أو دُرّة صَدَفيّة غوّاصُها بَهِجٌ متى يَرَها يُهِلّ ويَسجُدِ

أمّا نواصب المضارع، فمنها:

- "لام" التعليل كما في قوله (ص63) :

فقامَ لها منْ فوق جُحْر مُشَيّد ليَقتُلَها أو تخطىءَ الكفّ بادرَه

- "أنْ" المصدرية، في قوله (ص48) :

والطّيبُ يزدادُ طيبا أنْ يكون بها في جيدِ واضِحةِ الخَدّين مِعطار

- "لن"، في قوله: (ص248، ديوان جمع الشيخ عاشور)

فلن أذكر النعمان إلا بصالح فإنّ له عندي يُدَيّا وأنعما

- "حتى"، في قوله: (ص44)

تَخُبّ إلى النّعمانِ حتى تنالَهُ فدى لك من رَبّ طريفي وتالِدي

- وقد ذُكِرَ عن البلاغيين "هل"، ومن أمثلتها مع نون التوكيد: (ص64)

هل تُبلِغَنّيهمُ حرفٌ مُصَرّمة أجْدُ الفقار وإدلاجٌ وتهجيرُ

فاجتمع بذلك مقتضيان للاستقبال.

بقي الحديث عن "لا" النافية، وقد كثُر ورودها في ديوان النابغة، وسيبويه يرى أنّ المضارع يتعيّن معها للاستقبال؛ قال: "وإذا قال: هو يفعَلُ، ولم يكن الفعلُ واقعا فنفيُه لا يفعلُ. وإذا قال: ليفعَلَنّ، فنفيُه: لا يفعل"[43].

على أنّ ابن مالك ذهب إلى أنّ المضارع معها يجوز أنْ يكون دالا على الحال، ويستشهد بقول النحاة: "جاء زيد لا يتكلم، فجملة المضارع حال، ولو كانت "لا" تفيد الاستقبال، ما صحّ هذا القول؛ لأنّ الحال لا يجوز أنْ تقترن بما يفيد الاستقبال. وقد أيّد الرضي مذهب ابن مالك وكان يستشهد بقوله تعالى: ﴿ولا أقولُ لكم عندي خزائنُ اللهِ﴾[44]. فالفعل مع "لا" مراد به الحال في هذه الآية؛ لأنّ قول

نوح واقع في الحال. فإذا كان ابن مالك قد استشهد بقاعدة جملة الحال؛ فإنّ الرضي قد استشهد بسياق الآية الكريمة.

ولا نرى تعارضا بين مقالة سيبويه وما ذهب إليه غيره من النحاة؛ فالنفي بـــ"لا" يعيّن المضارع للاستقبال، إلا إذا كانت هناك قرينة تبقيه على حاليته من سياق أو غيره.

ومن أمثلة "لا" النافية في ديوان النابغة قوله (ص59) :

فآليتُ لا آتيكَ إنْ جئتُ مُجْرما ولا أبْتغي جارا سِواكَ مُجاورا

فالمضارع في البيت متعيّن للمستقبل؛ لوقوعه في جواب القسم. وكذلك هو للمستقبل في قوله (ص60) :

حِذارا على ألاّ تُنال مقادتي ولا نسوتي حتى يمُتْن حَرائِرَا

فقد حصّنتها أنْ الناصبة للمستقبل.

على أنّ المضارع معها متعيّن للحالية في قوله (ص16) :

ولا يَحْسبُون الخيرلا شرّ بعَدهُ ولا يَحْسِبون الشرّ ضربة لازبِ

فهو يصف حالهم التي هم عليها، ومثله أيضا قوله (ص34) :

قالت له النفسُ:إنني لا أرى طمَعا وإنّ مولاكَ لم يَسلَمْ ولم يَصِدِ
ولا أرى فاعِلا في الناس يُشْبِهُهُ ولا أحاشي من الأقوام من أحَدِ

فالمضارع المنفي بلا حديث عن رؤية واقعية لا مستقبلية.

على أنّ "لا" بدخولها على مضارع "زال" وأخواتها تعطي معنى الدوام؛ مثل ما الدّاخلة على الماضي، يقول الرضي: "معنى مازال وأخواته: كان دائما"[45]. وعليه قوله (ص63) :

أبَى لي قبرٌ لا يزالُ مُقابلي وضربةُ فأس فوقَ رأسي فاقِرهْ

يريد أنّ مقابلة القبر دائمة.

الخاتمة:

عرض البحث لأثر الأدوات في دلالة صيغتي الماضي والمضارع على الزمن. كما تناول مقولة بعض الأصوليين المتأخرين من أنّ الفعل لم يوضع للدلالة على الزمن، وإنّما وضع لنسبة الحدث إلى فاعله، وقد بدا من البحث ما يأتي:

1- اختص الماضي بأداتين هما "لمّا" التي هي حرف وجود لوجود، وأنّ النابغة التزم صيغة الماضي بعدها، و"ما" المصدرية الظرفية.

2- أنّ الأدوات المختصة بالمضارع كثيرة، ومنها ما ينقله إلى الماضي، وهما "لم" و"لمّا"، ومنها ما يخصّصه بالمستقبل، وهي النواصب، و"لا" الناهية، و"لام" الأمر، والسين وسوف، ونون التوكيد.

3- ومن الأدوات ما هو مشترك بين الصيغتين، ومنها:

أ- "لو"، ولم ترد في الديوان إلا شرطا في الماضي، على أنها قد وردت في بيت داخلة على المضارع المراد به الماضي.

ب- "إذ"، وقد وردت في الديوان داخلة على الصيغتين.

ج- "ما" النافية، وقد دخلت على الصيغتين، ويتعيّن الماضي بعدها للمضي، فأما مع المضارع فهي لنفي الحال، وقد وردت في العربية مع المضارع لغير الحال، فقد ينفى بها الماضي والمستقبل.

د- "قد"، ولا أثر لها زمنيا إلا مع الماضي، فهي تفيد التقريب من الحال. ولم يذكروا أنها تفيد مع المضارع إلا معنى التوقع.

هـ- أدوات الشرط التي للمستقبل، وليس، ولا الدعائية غيرأنها مع الماضي نافية، ومع المضارع جازمة.

4- أنّ "إنْ" الشرطية قد تكون في بعض الاستعمالات بمنزلة "لو"، كما في قوله:

ولخاله رشدا وإنْ لم يرشد

5- عرض البحث مستطردا لأثر "الآن" ونحوه من الظروف مع كل من الماضي والمضارع في تعيينهما للحالية. ولم أجد في الديوان شواهد عليهما.

6- أمّا عن مراجعي في هذا البحث فكان شرح الكافية للرضي في المقام الأول، ويليه المغني لابن هشام، ولم أجد في كتاب سيبويه ما يخدم هذه القضية إلا جملا محدودة.

الهوامش:

1- انظر البحث النحوي عند الأصوليين، 146، 147، والإيضاح للزجّاجي، 146.

2- شرح الكافية، 3/ 40 – 41.

3- شرح الكافية، 4/ 11.

4- مغني اللبيب لمّا، 374.

5- سورة هود، 74 .

6- المغني، لو، 354.

7- مغني اللبيب، إذ، 114.

8- ديوان النابغة، جمعه وشرحه وحققه وعلّق عليه: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور .

9- شرح المفصّل للزمخشري، 8/ 107.

10-معاني النحو، د. فاضل السامرائي، 4/ 165.

11-سورة البقرة، 145.

12-سورة البقرة، 24.

13-ديوان النابغة، تحقيق: محمد الطاهر ابن عاشور.

14-المغني، قد، ج1/ 237.

15-سورة البقرة، آية 246.

16-شرح الكافية للرضي، 4/ 444.

17-سورة الزمر، 68.

18-سورة الأعراف، 50

19-مغني اللبيب لا، ج1، ص 331.

20-انظر الكتاب، 3/ 8.

21-شرح الكافية للرضي، 4/ 13.

22-سورة المائدة: آية/ 117 .

23-شرح الكافية للرضي: 4/ 28.

24-المصدر السابق، 4/ 16.

25-سورة البقرة، 71.

26-سورة النساء، 18.

27-سورة الجن، 9.

28-سورة البقرة، 187، وانظر: المدخل إلى علم أصول الفقه للدكتور أحمد عبد العزيز السيّد 162 - 163.

29-شرح الكافية للرضي، 4/ 16.

30-سورة الأحزاب، آية 60.

31-سورة النساء، آية 23.

32-انظر شرح الكافية للرضي، 4/ 114- 115 .

33-شرح الكافية للرضي، 4/ 29.

34-الكتاب، 4/ 233.

35-سورة هود، آية 8.

36-هو أبو محمد القاسم بن أحمد، نشأ بالأندلس، وعاش بالمشرق، ودفن في دمشق سنة 661هـ.

37-شرح الكافية للرضي، ج 4/ 198 - 199.

38-الكتاب، ج 4/ 221.

39-شرح الكافية، ج 4/ 199.

40-يعني ما عدا لم ولمّا .

41-شرح الكافية للرضي، ج 4/ 28 - 29

42-بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، تأليف عبد المتعال الصعيدي، ج 2/ 36.

43-الكتاب، ج 3/ 117 .

44-انظر شرح الكافية للرضي، ج 4/ 29، والآية 31 من سورة هود.

45-شرح الكافية للرضي، ج 4/ 195.

المصادر والمراجع:

- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، مطبعة المدني مصر.
- البحث النحوي عند الأصوليين، د. السيد مصطفى جمال الدين، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005م.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد عبد المتعال صبيح.
- ديوان النابغة، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1426هـ/ 2005م.
- ديوان النابغة، جمعه وشرحه وحققه وعلق عليه: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، الطبعة الثانية، 1986م.
- شرح الكافية للرضي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، الطبعة الثانية، 1996م.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- المدخل إلى علم أصول الفقه، د. أحمد عبد العزيز السيد، توزيع دار المصطفى، 2000م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، 1972م.
- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2003م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: أ. د. صلاح عبد العزيز علي السيد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، 2004م.